

ملخص بحث: "المسألة الدينية في الدساتير التونسية: في دستور 1959 ودستور 2014"

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول الرؤى الفكرية العامة التي كتبت بها الدساتير التونسية خلال مرحلتَي بناء دولة الاستقلال وبناء الجمهورية الثانية بعد ثورة 17 ديسمبر-14 جانفي ودور الخلفيات السياسية والانتماءات الاجتماعية والثقافية في تحبير الدساتير.

وهي تطرح جملة من الفرضيات ارتكزت على أهمية صراع النخب والأحزاب في تحديد التوجّه العام للدساتير ومدى قدرتها على التفاعل والمرونة والتنازل لتحقيق توافقات دستورية. ومدى تأثير المناخات السياسية الداخلية والإقليمية على النصوص الدستورية النهائية. ثم مدى أهمية تأثير التجربة الدستورية الأولى في التجربة اللاحقة.

وقد البحث المنهج التاريخي الذي ينطلق من النصوص الأصلية وينوّع المصادر ويدرس الأحداث وأسبابها ومدى تفاعل كل الأطراف معها ويقارن بين الرؤى المختلفة ليخلص إلى قراءة تحاول تعميق الفهم في الأحداث والمعطيات السابقة واستقراء استتبعاتها اللاحقة، مع الاستعانة بالعلوم الاجتماعية والقانونية.

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة هي أن المسألة الدينية تطرح إشكالية كبرى في النصوص الدستورية حتى وإن كان المجتمع متجانساً عرقياً ودينياً، إضافة إلى أن الطرف السياسي الأقوى هو القادر على فرض خياراته ولو بشكل جزئي في المسألة الدينية وخاصة في مستوى هوية الدولة وهو ما حدث في دستوري 1959 و2014 في تونس. لكنّ المناخ الديمقراطي يتيح للمعارضة والمجتمع المدني قدرة على تعديل المسارات وتصويبها والمشاركة الفعلية في إنجاز الدساتير مثل تجربة 2011-2014 والتي قدّم فيها الجميع تنازلات لإنجاح المسار. في المقابل يطرح التوجّه الأحادي كتابة دساتير على المقاس، رغم أنّ التجربة التونسية أثبتت في الحالتين ترحيل المسائل الدينية خارج الأطر الدستورية من خلال اعتماد صياغات وفصول مرنة وفضفاضة وقابلة لتأويلات مختلفة ومتعارضة أحياناً.

كلمات مفتاحية: الدستور – المسألة الدينية – هوية الدولة – الشريعة الإسلامية – الحقوق والحريات